# تأثير قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستويين الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣)

# The impact of the US withdrawal decision from Afghanistan at the regional and international levels during the period (2021-2023)

رانيا محمد الحسيني ثروت

باحثة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

محمد نور البُصراتي

أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية السياسة والاقتصاد لشئون التعليم والطلاب – جامعة بني سويف

أسامة فاروق مخيمر

أستاذ العلوم السياسية المساعد ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

**المستخلص:**

سعى الرئيس الأمريكي جو بايدن منذ وصوله إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة إلى الانسحاب من أفغانستان التي كانت من وجهة نظره أرضًا للحروب الأبدية، حيث بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي (ناتو) سحب قواتها من أفغانستان اعتبارًا من أول مايو ٢٠٢١، مبررةً ذلك بعدم جدوى الاستمرار في صراع دام لعقود طويلة لم ينتج عنه سوى خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، حيث وصلت تكلفة الصراع إلى مقتل أكثر من ٢٣٠٠ جندي أمريكي، وإصابة أكثر من ٢٠ ألف آخرين، ناهيك عن التكلفة المالية التي تحملها دافعو الضرائب الأمريكيون، والتي تقترب من تريليون دولار، الأمر الذي على إثره تصاعد نفوذ حركة طالبان، وعودتها مرة أخرى من خلال سيطرتها على كافة الأراضي الأفغانية بما في ذلك العاصمة كابول، التي تم السيطرة عليها في الخامس عشر من أغسطس ٢٠٢١، الأمر الذي أنذر بوجود تداعيات ومخاطر عديدة سوف تترتب على هذا الانسحاب والذي من شأنه أن يحول أفغانستان لساحة للصراع الدولي والإقليمي، ليس فقط داخل أفغانستان، وإنما أيضا على المستويين الدولي والإقليمي، خاصة في ضوء سعي القوى الدولية والاقليمية في ظل الانسحاب الأمريكي لملء الفراغ الأمريكي وتحقيق مكاسب

تعزز من نفوذها في أفغانستان والمنطقة وتفادي مخاطر الإرهاب، حيث أصبح الانسحاب الأمريكي واقعًا يشكل تهديدًا لقوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة روسيا والصين، فتصاعد الجماعات الاسلامية في هذه المنطقة التي تتشارك الحدود مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقًا، والصين من جانب أخر يشكل خطرًا على الأمن القومي لكل منهما، ومع بدء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، سعت هذه القوى الدولية في تعزيز نفوذها في المنطقة والتمكن من ملء الفراغ الأمريكي فضلًا عما واجهته هذه الدول من تداعيات هذا الانسحاب.

**الكلمات المفتاحية:** الحرب على الإرهاب، الانسحاب من أفغانستان، حركة طالبان، القوى الإقليمية، القوى الدولية.

## Abstract:

Since assuming office as President of the United States, President Joe Biden has sought to withdraw from Afghanistan, which from his point of view was a land of eternal wars, as the United States and its allies in the North Atlantic Treaty Organization (NATO) began withdrawing its forces from Afghanistan as of the first of May 2021, justifying this. It is futile to continue a decades-long conflict that has only resulted in huge human and economic losses, as the cost of the conflict has reached the death of more than 2,300 American soldiers and the injury of more than 20,000 others, not to mention the financial cost borne by American taxpayers, which is approaching a trillion dollars, as a result of which the influence of the Taliban movement increased, and it returned again through its control over all Afghan lands, including the capital, Kabul, which was controlled on August 15, 2021. Which warned of the existence of many repercussions and risks that would result from this withdrawal, which would turn Afghanistan into an arena for international and regional conflict, not only within Afghanistan, but also at the international and regional levels, especially in light of the efforts of international and regional powers in light of the American withdrawal to fill the American vacuum and achieve Gains that enhance its influence in Afghanistan and the region and avoid the dangers of terrorism, as the American withdrawal has become a reality that poses a threat to forces competing with the United States of America, especially Russia and China, the rise of Islamic groups in this region, which shares borders with the republics of the former Soviet Union, and China on the other hand, poses a threat to the national security of both of them, and with the beginning of the American withdrawal from Afghanistan, These international powers sought to strengthen their influence in the region and be able to fill the American vacuum, in addition to the repercussions that these countries faced from this withdrawal.

**Key words:** The war on terrorism, withdrawal from Afghanistan, Taliban, regional powers, international powers.

**المقدمة:**

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ما يُسمى "الحرب العالمية على الإرهاب"، في عام ٢٠٠١ تحت قيادة الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش"، وفضّل البعض تسميتها بالحرب الطويلة، وكانت تلك الحرب ناتجة عن سقوط النظريات الأمريكية التي عبرت عن صعوبة توجيه ضربات إرهابية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر وعلى أرضها، ففي الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، قام تنظيم القاعدة بتوجيه هجمات عسكرية ضد برجي التجارة العالميين بولاية نيويورك، ومبنى وزارة الدفاع "البنتاجون" بولاية فرجينيا، وبعد أقل من شهر على أحداث سبتمبر، قامت الولايات المتحدة بقيادة تحالف دولي بغزو أفغانستان، ولعل النظرة الأمنية المسيطرة على الرئيس بوش الأبن هي التي قامت بفتح جبهة قتال ثانية في العراق، واستخدمت فيها الولايات المتحدة الأساليب نفسها لتحقيق انتصار خاطف، إلا أن الأهداف الأمريكية لم تشمل خطوات ما بعد الإطاحة بنظم تلك الدول ومطاردة تنظيم القاعدة، وهذا ما أدى بشكل كبير إلى تعقيد المشهد بشكل أدى بدوره إلى عرقلة الخروج الأمريكي من أفغانستان.

وقدمت أفغانستان دليلًا آخرًا على عدم قدرة الولايات المتحدة في حسم المواجهات العسكرية الطويلة لصالحها، فدور الإدارات الأمريكية المتتابعة دار حول الطريقة التي يمكن الخروج بها من أفغانستان بأقل خسائر ممكنة، حتى إدارة الرئيس أوباما التي سعت لبناء مؤسسات قوية يمكن أن تُعول عليها للخروج السلمي من أفغانستان، فشلت في توجيه الموارد بشكل صحيح والذي أدى إلى زيادة الفساد الإداري في أفغانستان، ومن هذا المنطلق فإن ما استطاعت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما ببنائه، فإن الإدارة الأمريكية في عهد ترامب فشلت في الحفاظ عليه، وشهدت السياسة الأمريكية الخارجية تغيرات في أهدافها وتوجهاتها إبان وصول إدارة جديدة للولايات المتحدة عام ٢٠٢١، والتي تمثلت في تولي الديمقراطي بايدن للحكم، فمع تسلمه السلطة تغيرت الاستراتيجية الأمريكية التي بُني على أساسها احتلال أفغانستان وأصبحت شيئًا من الماضي، وقد عبر بايدن موضحًا أنه لم يقتنع يومًا بأن الولايات المتحدة كانت في أفغانستان لبناء دولة، واتخذ بايدن قراره الحاسم بشأن الانسحاب والذي تم الإعلان عنه في الرابع عشر من أبريل ٢٠٢١، من خلال رفضه لإعادة التفاوض أو إلغاء الاتفاق الذي أبرمه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب مع حركة طالبان في فبراير ٢٠٢٠، لتبدأ عملية انسحاب قوات بلاده في الأول من مايو ٢٠٢١، وذلك لإنهاء الصراع الذي دام لعقود طويلة.

## الإشكالية البحثية للدراسة:

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان العديد من التطورات والتغيرات المختلفة خلال عقدين من الزمن، وكان لتلك الاتجاهات آثارها ليس فقط على أفغانستان بل على البُعدين الإقليمي والدولي، فالتطورات المتسارعة داخل أفغانستان بدءًا من خروج الولايات المتحدة، وتحركات حركة طالبان للسيطرة على الحكم وهروب "أشرف غني" رئيس الدولة آنذاك أثر بشكل كبير على المستويين الإقليمي والعالمي، خاصة وأن منطقة آسيا تتميز بوجود بعض الدول الناشئة والقوى الدولية التي تهدف إلى الانغماس بشكل كبير في القضايا العالمية والإقليمية، إلا أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان لم يصل إلى تغيير الوضع العالمي بالنسبة للولايات المتحدة بشكل كبير، فخروجها كان نتيجة الضغوطات المالية المتزايدة والمؤثرة على الولايات المتحدة في الداخل، فضلًا عن استنزاف قدراتها العسكرية والاقتصادية، ومن ثم سمح هذا الانسحاب بتنافس الكثير من القوى الإقليمية والدولية لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بعد الانسحاب، وبالتالي أصبح من الممكن أن تتحول أفغانستان لساحة للصراع الدولي والإقليمي.

## -التساؤل الرئيس للدراسة:

أصبحت إشكالية ما بعد الانسحاب الأمريكي، في ظل عودة حركة طالبان وسيطرتها، وتنافس الكثير من القوى الإقليمية والدولية لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بعد الانسحاب، هي التساؤل الرئيس لتلك الدراسة والذي تمثل في؛ **"ما هي أهم الآثار المترتبة على الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستويين الإقليمي والدولي؟"**، وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هي طبيعة التواجد الأمريكي في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١ وما هي مآلاته الإقليمية والدولية؟
- ما هي الدوافع الحقيقية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان بعد هذه الفترة الطويلة من التواجد الأمريكي؟
- ما هي الدول الأكثر تضررًا من الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما الدول الأكثر استفادة منه؟
- هل تركت الولايات المتحدة في أعقاب مغادرتها أُسسًا للاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني في المنطقة؟
- إلى أي مدى أثر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إقليميًا ودوليًا؟

## أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في توضيح مدى تأثير قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ليس فقط على أفغانستان وإنما على المستويين الإقليمي والدولي خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣)، كما تهدف إلى دراسة هذه الآثار وتحليلها وذلك بهدف فهم التغيرات التي طرأت على المنطقة والنظام الدولي في أعقاب هذا القرار، الذي يعد حدثًا تاريخيًا ذا أهمية بالغة نظرًا لما تركه من تأثيرات عميقة على مختلف الأصعدة وكافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية إقليميًا ودوليًا، فعلى المستوى الإقليمي؛ أدى الانسحاب الأمريكي إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية في أفغانستان، حيث سيطرت حركة طالبان على الحكم، وتصاعدت الهجمات والتفجيرات التي نفذتها هذه الحركة ما ترتب عليها مقتل العديد من المدنيين، فضلًا عن سيطرتها على العديد من الأراضي الأفغانية، الأمر الذي شكل تهديدًا لأمن واستقرار أفغانستان، كما أثار مخاوف الدول الإقليمية من انتشار التطرف والإرهاب في المنطقة، كما ساهم هذا الانسحاب في تفاقم التوترات الإقليمية، حيث سعت الدول الإقليمية إلى ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، مما أدى إلى تنافسها على النفوذ في أفغانستان، أما على المستوى الدولي؛ أدى الانسحاب الأمريكي إلى تراجع الدور الأمريكي في العالم، حيث اعتبره العديد من المحللين بمثابة هزيمة استراتيجية للولايات المتحدة، مما أضعف مكانتها كقوة عظمى، كما أدى الانسحاب إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية، حيث سعت الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الخارجية في ظل تراجع الدور الأمريكي، الأمر الذي من شأنه أن يحول أفغانستان لساحة للصراع الدولي والإقليمي.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- تسليط الضوء على الدول الأكثر تضررًا من الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وكذلك الدول الأكثر استفادة منه.

٢- بيان الأثر الذي تركته الولايات المتحدة في أعقاب مغادرتها بالنسبة للاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة.

٣- تسليط الضوء على مدى تأثير التواجد الأمريكي في أفغانستان في تحسين الحالة الأمنية أو تحقيق استقرارًا حقيقيًا داخليًا أو خارجيًا.

٤- توضيح آثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إقليميًا ودوليًا.

## منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام منهج المصلحة الوطنية باعتباره الأنسب للدراسة، حيث يُعرف المصلحة الوطنية "Barry Buzan"أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا، بأنها "مجموعة من الأهداف والقيم التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ويمكن أن تكون هذه الأهداف أمنية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو غيرها، كما ان المصلحة الوطنية للدول هي التي تحدد سلوك الدول في انتهاج سياساتهم الخارجية لتحقيق مصالحهم"،[١] ومن ثم تجدر الإشارة إلى أن تعارض أو تصادم المصالح الوطنية للدول من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع الصراعات والحروب فيما بينهم، وبالتالي اعتمدت الدراسة على منهج المصلحة الوطنية لدراسة مدى تأثير قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إقليميًا ودوليًا، ومن ثم تسليط الضوء على تأثير الأحداث والسياسات على المصالح الوطنية للدول المعنية في المنطقة والعالم بعد هذا الانسحاب خاصًة بعد صعود حركة طالبان للحكم مرة أخرى والذي تسبب في العديد من التغييرات الجوهرية تجاه الأطراف المعنية من الدول المجاورة لأفغانستان والمنظمات الإقليمية والدولية والقوى العالمية الأخرى وتأثر مصالحهم، والتي يمكن أن تشمل مصالح أمنية؛ والتي تتعلق بحماية الدولة من التهديدات الخارجية، مثل الإرهاب أو العدوان العسكري والذي يؤدي إلى تصاعد الصراعات المسلحة وزيادة الهجرة غير الشرعية، مصالح اقتصادية؛ والتي تشمل ضمان النمو الاقتصادي ورفاهية الشعب، مصالح دبلوماسية؛ والتي تشمل بناء وتحسين العلاقات الإيجابية مع الدول الأخرى، وكذلك حماية استقلال الدولة وحريتها في اتخاذ قراراتها، ومن ثم تحقيق الأمن والسلم الدولي والاستقرار في العالم.

## تقسيم الدارسة:

- المبحث الأول: تأثير الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستوى الإقليمي.
- المبحث الثاني: تأثير الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستوى الدولي.
- خاتمة الدراسة.
- نتائج الدراسة.

## المبحث الأول

## تأثير قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستوي الإقليمي

مع تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية لقرارها بالانسحاب من أفغانستان وبداية التطبيق الفعلي له سادت حالة من التوتر الإقليمي تجاه هذا القرار المنفرد بالانسحاب، وقد تباينت ردود أفعال هذه الدول، خاصة في ضوء سعي القوى الدولية المختلفة لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بعد انسحابها، وفي هذا الصدد نشير إلى أبرز مواقف بعض دول الجوار الإقليمي ودول آسيا الوسطى، ومدى تأثرهم بهذا القرار، فضلا عما واجهته هذه الدول من تحديات، وبصدد ما سبق تم تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

**أولاً: آثار الانسحاب الأمريكي على باكستان.**

**ثانيًا: آثار الانسحاب الأمريكي على إيران.**

**ثالثًا: آثار الانسحاب الأمريكي على الصين.**

**ثالثًا: آثار الانسحاب الأمريكي على دول آسيا الوسطى.**

### أولاً: آثار الانسحاب الأمريكي على باكستان

مثَّل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما ترتب عليه من سيطرة حركة طالبان على الأراضي الأفغانية مكاسب حقيقية لباكستان التي سارعت إلى التواصل مع الحركة لتوسيع نفوذها في أفغانستان وتقويض المحاولات الهندية لتعزيز نفوذها في أفغانستان، إلا أنه وفي ظل المكاسب التي قد تحصدها بعد وصول الإدارة الجديدة إلى سدة الحكم في أفغانستان، ومن أهم تلك التداعيات على باكستان ما يلي:[٢]

**١ ـ تحول أفغانستان إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية وانعكاساته على باكستان:**

خشيت باكستان بعد الانسحاب الأمريكي وسيطرة طالبان على الحكم من تحول أفغانستان إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية التي تتخذ منها نقطة انطلاق لشن الكثير من الهجمات الإرهابية، والتي من شأنها أن تهدد أمن الدول وتزعزع استقرارها، كما خشيت باكستان من أن تقوى شوكة حركة "طالبان الباكستانية" خاصة بعد عودة طالبان أفغانستان مرة

أخرى، فضلاً عن الانفصاليين الموجودين في إقليم بلوشستان الباكستاني الذين يجدون في سيطرة طالبان الأفغانية على الحكم مأوى لهم وبالتالي يقومون بشن هجمات على باكستان، رغم تأييد باكستان لعودة هذه الحركة لتحقيق هدفها الشامل المتمثل في إقامة كابول لنظام يتماشى مع مصالحها الأمنية.[٣]

**٢ ـ التداعيات العابرة للحدود:**

خشيت باكستان من التداعيات العابرة للحدود التي قد تترتب على الأزمات الاقتصادية والدبلوماسية في أفغانستان، بما في ذلك حرمان باكستان من فرص إحياء العلاقات التجارية التي تراجعت بشدة بسبب الخلافات مع حكومة الرئيس الأفغاني السابق أشرف غني نظرًا لما حدث من انهيار اقتصادي وأمني في أفغانستان، بما في ذلك قيام آلاف، وربما مئات الآلاف، من الأفغان الفقراء بالبحث عن المأوى وسبل للعيش في باكستان، نتيجة تزايد انعدام الأمن والمصاعب الاقتصادية المواجهة لهم.

وبناء على ذلك عملت باكستان على الدفاع عن قضية طالبان على الساحة الدولية في تصريحاتها السياسية، وفي الاجتماعات الثنائية والمنتديات المتعددة الأطراف، حيث حثت إسلام أباد القوى الخارجية وخاصة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على التعامل مع طالبان، ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، وتزويد كابول بالمساعدات الإنسانية والاقتصادية، حيث حذر صناع القرار السياسي في باكستان من أن استمرار العقوبات وتجميد مساعدات المانحين من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأفغاني بالكامل، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم أزمة إنسانية خطيرة، كما أكدوا أيضاً على أن الغرب يجب أن يعمل على تخفيف سلوك طالبان من خلال الحوافز وليس من خلال التدابير العقابية، مما يجعل سلطات طالبان أكثر ميلاً إلى اختيار حكومة تمثيلية شاملة، تحترم الحقوق الأساسية، وقد عملت باكستان على تدشين علاقات جيدة مع حكام أفغانستان الجدد، كان أبرزها استمرار عمل السفارة التابعة لها في العاصمة الأفغانية كابول، في الوقت الذي أغلقت فيه أغلب السفارات الغربية أبوابها هناك، وقد حمل ذلك دلالة رمزية على مدى الاستفادة الباكستانية من تطورات الوضع في أفغانستان، وهو ما برر دعم باكستان أو بشكل أدق المؤسسة العسكرية الباكستانية، حركة طالبان الأفغانية لعقود وذلك لأسباب يأتي في مقدمتها الحصول على "عمق استراتيجي" في الصراع بين إسلام أباد ونيودلهي.[٤]

وقد بذلت باكستان المزيد من الجهود لتأمين حدودها مع أفغانستان، لمنع تدفق اللاجئين وتسلل المسلحين الباكستانيين المتمركزين في أفغانستان، وبالتالي أصبحت نقطة خلاف، إلا أن إسلام أباد كانت تأمل في أن يؤدي استيلاء طالبان على السلطة إلى حماية المصالح الباكستانية في أفغانستان.[٥]

## ثانيًا: آثار الانسحاب الأمريكي على إيران

لم تخفِ الحكومة الإيرانية ترحيبها الواضح بإعلان الرئيس الأمريكي بايدن عن موقف إدارته الجديدة من الانسحاب من أفغانستان، إلا أن ما شهدته أفغانستان جراء ذلك من عدم استقرار وتردى للأوضاع الأمنية في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو، فضلاً عن سيطرة طالبان على الأراضي الأفغانية، أوجد تداعيات تواجهها إيران جراء الانسحاب، ومنها:

### ١ـ التمدد الإرهابي إلى خارج أفغانستان:

تحد أفغانستان من جهة الشرق إيران، وتشاركها في حدود تمتد لمسافة ٩٢٠ كم، وهو ما جعل حالة عدم الاستقرار في أفغانستان خلال العقود الماضية تمثل مصدر قلق مستمر للحكومة الإيرانية، وقد أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان قلق إيران وتخوفها من التمدد الإرهابي إلى خارج حدود أفغانستان، خاصة بعد سيطرة طالبان على الحكم، مما يعني تحول أفغانستان إلى أرض خصبة لمعاقل الإرهاب الذي يشن غاراته على إيران، فضلاً عن تدفق المزيد من الأسلحة إلى داخلها عن طريق تلك الحدود مما يهدد أمنها القومي. [٦]

### ٢ ـ تدفق المزيد من اللاجئين والمهاجرين الأفغان:

أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان قلق وتخوف إيران من تدفق المزيد من اللاجئين خاصةً أن إيران تؤوي بالفعل نحو ٢.٥ مليون أفغاني، بحسب آخر إحصائيات وزارة اللاجئين الأفغانية في فبراير ٢٠٢٠، ولا تقوى على تحمل موجة جديدة من اللاجئين الأفغان في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، وكذلك توقف حركة الصادرات من إيران إلى أفغانستان، فقد بلغ حجم الخسائر بسبب توقف الصادرات إلى أفغانستان حوالي ٢٥٠ مليون دولار، حيث كان جديرًا بالذكر ارتباط إيران بأفغانستان بعلاقات تجارية واسعة، بلغ حجمها خلال عام ٢٠٢١ حوالي ٤ مليارات دولار، فضلاً عن مرور أغلب السلع عبر ثلاثة معابر حدودية بين الدولتين.[٧]

**٣ ـ بروز خلافات القضايا المائية:**

يرجع الخلاف حول قضايا المياه بين إيران وطالبان في أفغانستان حول تقاسم الحصص المائية من نهر هلمند أو كما تطلق عليه إيران "هيرمند"، حيث يعد نهر هلمند المصدر الرئيسي لإمدادات المياه لسهل سيستان وهو في الواقع شريان حيوي لمحافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية، التي تعاني من جفاف مزمن، وقد بدأ الخلاف بخصوص حصة إيران المائية واستمر بين طهران وكابول حتى عام 1972، عندما تم إبرام معاهدة بين البلدين، تقضي بموجبها على أفغانستان أن تمنح إيران ٨٢٠ مليون متر مكعب من النهر كل عام ولكن لم تحصل إلا على مليوني متر مكعب فقط، لذلك خشيت إيران من بروز تهديد القضايا المائية الخلافية كنتيجة لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان والتي كان من ضمنها خلاف سد هلمند والذي جاء في مقدمة التداعيات التي خشيتها إيران، والتي تتمثل في رفض حركة طالبان الالتزام بالاتفاقيات المائية المبرمة بين البلدين، الأمر الذي من شأنه أن يهدد مصالح إيران الإستراتيجية في أفغانستان بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة.[٨]

ونتيجة لما سبق لعبت إيران دورًا بارزًا في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي منها، وذلك نتيجة إدراك المسؤولون الإيرانيون أهمية استمرار التعاون مع طالبان التي ظهرت كلاعب رئيسي في السياسة الأفغانية مرة أخرى، ونتيجة ذلك لم تتردد طهران في التعامل مع الإدارة الجديدة في أفغانستان، وعملت على تدعيم علاقتها بها، حيث وصلت التجارة الرسمية بين البليدين إلى ملياري دولار سنويًا.[٩]

ويمكن القول أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان قد حقق مكاسب أيديولوجية ومادية لإيران، فوفقاً لرواية الجمهورية الإسلامية فإن ما حدث في أفغانستان سوف يؤدي إلى المزيد من الانتكاسات للولايات المتحدة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، خاصة أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان قد أظهر ان واشنطن تجلب انعدام الأمن إلى المنطقة وأن المقاومة هي الرد الفعال الوحيد، كما أن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تنجح في النهاية ضد طالبان أدت إلى دفع المسؤولين الإيرانيين إلى الاعتقاد بأنهم قادرون على هزيمة الولايات المتحدة في أماكن أخرى من المنطقة باستخدام الميليشيات المدعومة، في حين أعلنت إدارة بايدن أنها تريد فرض قيود على سياسات إيران الإقليمية وسط المحادثات النووية الجارية، فإن قرار البيت الأبيض بشأن أفغانستان أقنع الجمهورية الإسلامية بأن وكلائها هم أهم شكل من أشكال النفوذ الذي تمتلكه ولا تستطيع تحمل الخسارة.[١٠]

حيث كان تأمل طهران في الاستفادة من سيطرة طالبان على الصعيد الجيوسياسي والاقتصادي، كما كنت تأمل في أن يوفر لها المشهد الجيوسياسي الجديد في أفغانستان الفرصة لتعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا من خلال تقديم نفسها باعتبارها القوة التي لا غنى عنها في الشرق الأوسط، وقد أكد المسؤولون الإيرانيون على توجههم في السياسة الخارجية "النظر شرقاً"، وقد كان انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان بمثابة هدية غير متوقعة في هذا الصدد، إذ يوفر ترسيخاً "شرقياً" أكثر نجاحاً، بدعم من العضوية الكاملة لإيران في منظمة شنغهاي للتعاون.[١١]

## ثالثًا: آثار الانسحاب الأمريكي على الصين

أثار انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان وما ترتب عليه من سيطرة طالبان وتردى الأوضاع الأمنية في أفغانستان، عدة تحديات ارتبطت بتخوفات الصين بشأن:

### ١ـ تمدد الإرهاب إلى خارج أفغانستان:

نتيجة لما شهدته أفغانستان من عدم استقرار في ظل سيطرة طالبان على الأراضي الأفغانية، خشيت الصين من تمدد الإرهاب إلى خارج أفغانستان إلى حد التحالف بين التنظيمات الأفغانية المتطرفة مثل داعش وحركة تركستان الشرقية"، والتي تعتبر من التنظيمات المناهضة للدولة الصينية في إقليم شينجيانغ، فضلاً عن تمتع أقلية الأويغور المسلمة المتمركزة في سنجان (أو شينجيانغ) بعلاقات تاريخية وعرقية عبر الحدود الشمالية الغربية للصين مع باكستان وأفغانستان وطاجيكستان، وقد بحث مقاتلو الأويغور المتشددين قديما عن ملاذ آمن في أفغانستان وارتبطوا بتنظيم "القاعدة"، وانضم عدة مئات منهم إلى القتال في سوريا، وهو ما أرق الصين بعد عودة طالبان من أن يسعى مقاتلو الأويغور إلى استخدام ممر واخان النائي في أفغانستان كنقطة انطلاق لشن الهجمات وإثارة المعارضة في سنجان، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مصالح الصين الإستراتيجية في أفغانستان والمنطقة.[١٢]

### ٢ ـ تضرر مصالح الصين الإستراتيجية في أفغانستان:

حيث أثار انسحاب الولايات المتحدة وسيطرة طالبان تخوف الصين من امتداد حالة عدم الاستقرار الذي تشهدها أفغانستان لتصل إلى المواطنين والاستثمارات الصينية والمصالح الاقتصادية للصين في باكستان وآسيا الوسطى، ومن أن تستغل الجماعات الإرهابية الإسلامية أفغانستان لتهديد مصالح الصين المزدهرة في باكستان، والتي تتمثل في الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، الموازي للحدود الأفغانية–الباكستانية، الذي يربط بين شمال غرب الصين

والساحل الجنوبي لباكستان، عبر السكك الحديدية والطرق وخطوط الأنابيب، فضلاً عن ميناء جوادر الدولي الذي تقوم الشركات الصينية ببنائه، ويطل على التقاطع بين المحيط الهندي وخليج عمان، وسيخفض تكاليف العبور ويؤمن سلاسل التوريد الصينية من الوقود الأحفوري البالغ الأهمية من الشرق الأوسط، وقد بلغت استثمارات الصين ما يقدر بنحو ٦٠ مليار دولار أمريكي في المشاريع المتعلقة بالممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، لذلك فهي تخشى من أن يتم استهدافها من قبل الإرهابيين الإسلاميين والانفصاليين.[١٣]

وقد كان جدير بالذكر أنه عندما سيطرت حركة طالبان عن السلطة في أفغانستان في ١٥ أغسطس ٢٠٢١، أغلقت معظم الدول بعثتها الدبلوماسية في كابول وبدأت في إجلاء مواطنيها من أفغانستان، باستثناء أربعة كانت الصين من بينهم، حيث كانت من أولى الدول التي طورت قناة دبلوماسية مع نظام طالبان وأعلنت أنها مستعدة لإقامة علاقات "ودية وتعاونية" مع النظام، وبعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، كانت الصين أول دولة أجنبية تتعهد بتقديم مساعدات إنسانية طارئة (بقيمة ٣١ مليون دولار) لأفغانستان، وقد رحب نظام طالبان، الذي كان يواجه كارثة إنسانية وانهيارًا اقتصاديًا، بتسليم بكين الفوري للإمدادات الغذائية والطبية، الأمر الذي مهد الطريق لتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين.[١٤]

وقد سعت الصين للقيام بدور الوسيط بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، ففي الثامن والعشرين من شهر يوليو من العام ٢٠٢١، شهدت مدينة تيانجين الصينية، زيارات رسمية تمت بين مسئولين صينين ووفد من حركة طالبان، وذلك في إطار جهودها الدبلوماسية للتوصل لتسوية سياسية بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، كما سارعت الصين للاعتراف بالحكومة الجديدة، مع الحذر في تقديم الوعود الصينية للحركة، إذ جاء تركيز المبعوث الصيني إلى أفغانستان يو تشياويونغ على التهديدات الأمنية، والتي تأتى على قائمة المصالح الصينية في مقابل المساهمة في إعادة إعمار أفغانستان والقيام باستثمارات على المدى الطويل، فعلى الرغم من طمأنة الحركة للصين بعدم استخدام أفغانستان كنقطة انطلاق لشن العديد من الهجمات على الصين، إلا أن هذه الوعود لم تكن كافية لطمأنة الصين، إذ تخشى الصين من تزايد نشاط الحركات الجهادية خاصةً بعد وصول طالبان لسدة الحكم في أفغانستان.[١٥]

## رابعًا: آثار الانسحاب الأمريكي على دول آسيا الوسطى

شهدت سنوات حكم طالبان في الفترة الممتدة من (١٩٩٦-٢٠٠١)، تكبد دول آسيا الوسطى من الخسائر المادية والبشرية، جراء تصاعد وانتشار العديد من التنظيمات الإرهابية التي كانت تتلقى الدعم من حركة طالبان وبايعت

زعيمها "الملا عمر"، مثل حركة أوزباكستان الإسلامية ١٩٩٨، بالإضافة إلى جماعات أخرى مثل إمارة القوقاز الإسلامية ٢٠٠٧، التي نشطت في الضفة الأخرى لبحر قزوين، وشكلت تهديدا لكل من تركمانستان وكازاخستان، وكذلك منظمة الإيغور المسلحة المعروفة بأسماء عدة منها "حركة تركستان الشرقية الإسلامية"، التي تطالب باستقلال إقليم شينجيانغ شمال غرب الصين والمتهمة من قِبل الحكومة الصينية بسلسلة من العمليات الإرهابية، وشكلت تهديداً للحدود الغربية لكل من طاجيكستان وقرغيزستان.[١٦]

ومع التأكد من الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما ترتب عليه من صعود حركة طالبان مرة أخرى، ظهرت هذه الدول على أنها أكثر استعداداً للتعامل مع تداعيات سيطرة حركة طالبان عما كانت عليه في العام ١٩٩٦، حيث حافظ عدداً منها على تواصل دائم مع الحركة بخلاف طاجيكستان، لكن كان لا يزال عليها الاستجابة لجملة من التحديات وأهمها:

**١ ــ أزمة اللاجئين:**

شهدت دول آسيا الوسطى المحاذية لأفغانستان عدة مفاوضات بهدف الاستقبال المؤقت لعدد من المتعاونين مع القوات الأمريكية والغربية إلى حين نقلهم في وقت لاحق، فضلاً عن هروب مئات الجنود الأفغان إلى طاجيكستان وأوزباكستان بعد سيطرة طالبان على المناطق الحدودية في أواخر يوليو ومطلع أغسطس من عام ٢٠٢١، وقد أعلنت بعض دول أسيا الوسطى موقفها بشكل صريح من أنها لن تستقبل اللاجئين الأفغان مثل طاجكستان، باعتبار أنها استوعبت أكثر من ١٥ ألف لاجئ خلال السنوات الماضية التي سبقت الانسحاب وتلته، وقد جاء هذا المنع ضمن رفض تم صدوره عن الكرملين، حيث دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دول آسيا الوسطى إلى منع تسلل المتطرفين إلى بلادهم تحت ستار اللجوء الإنساني، باعتبار أن عمليات السفر والتنقل بين روسيا ودول آسيا الوسطى تتم دون الحاجة إلى تأشيرات دخول.[١٧]

**2ـ تزايد نشاط المنظمات الإرهابية والإجرامية:**

مع تأكيد الولايات المتحدة للانسحاب من أفغانستان ساد الخوف بين دول آسيا الوسطى من أن يشكل صعود طالبان مرة أخرى في إعادة إحياء الجماعات الإرهابية التي كافحت دول آسيا الوسطى في هزيمتها، حيث ان الجيل الجديد من المتطرفين الذي يرى في نجاح طالبان وسيطرتها على كابول فرصة لإعادة تجديد نفسها أو الاستفادة من الفراغ الأمني في أفغانستان لمهاجمة الدول المجاورة، فضلاً عن المخاطر والتهديدات التي يضيفها تنظيم "داعش–خراسان"،

والذي أظهر القدرة على استغلال الظروف وبعض العوامل المساعدة في أفغانستان في تنفيذ هجوم إرهابي على مطار كابول في ٣٠ أغسطس ٢٠٢١.[١٨]

وبناء على ما تقدم كان جدير بالذكر أنه كان هناك تمايز في مواقف حكومات آسيا الوسطى من التغيرات المتسارعة في أفغانستان، حيث أشارت تصريحات القادة والمسؤولين في كل من أوزباكستان وتركمنستان إلى توفر الرغبة في إقامة علاقات مع حركة طالبان تضمن حُسن الجوار وتحافظ على الحوار فيما بينهم، في حين تبدو التصريحات الصادرة من العاصمة الطاجيكية دوشنبه، أقل تفاؤلاً مقارنة بغيرها، وقد جاء ذلك في سياق المصالح الاقتصادية المشتركة والمتبادلة التي تربط بين دول آسيا الوسطى، وهو ما بدا واضحا في سعى تركمانستان لاستكمال مشروع خط غاز "TAPI" أو خط غاز تركمانستان–أفغانستان– باكستان– الهند، الذي من المقرر أن ينقل الغاز من حقل "جالكينش" في تركمانستان عبر أنبوب بطول ١٦٠٠كم إلى الهند مروراً بكل من أفغانستان وباكستان، فضلاً عن مشروع نقل الكهرباء بين تركمانستان وباكستان عبر أفغانستان المعروف باسم TAP 500 KV transmission line ومشروع نقل الطاقة من قرغيزستان إلى باكستان عبر طاجكستان، تحت اسم Central Asia–South Asia Regional Energy Market (CASAREM)، والذي يهدف إلى نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى جنوب آسيا[19].

## المبحث الثاني

## تأثير قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على المستوي الدولي

أصبح الانسحاب الأمريكي واقعًا يشكل تهديدًا لقوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خاصَة روسيا والصين، فتصاعد الجماعات الإسلامية في هذه المنطقة التي تتشارك الحدود مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقًا، والصين من جانب آخر يشكل خطرًا على الأمن القومي لكل منهما، ومع بدء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، سعت هذه القوى الدولية لملء الفراغ الأمريكي وتعزيز نفوذها في المنطقة فضلا عما واجهته هذه الدول من تداعيات، ومن ناحية أخرى يجدر الإشارة إلى ان هناك بعض الدول رغم أنها ليست دول جوار إقليمي، ولكنها على المستوى الدولي تأثرت بشكل كبير بهذا الانسحاب، ومنها تحديدًا الهند وتركيا، وفي هذا الصدد تم تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

**أولاً: آثار الانسحاب الأمريكي على الاتحاد الأوروبي.**

**ثانيًا: آثار الانسحاب الأمريكي على روسيا.**

**ثالثًا: آثار الانسحاب الأمريكي على الهند.**

**رابعًا: آثار الانسحاب الأمريكي على تركيا.**

## أولاً: آثار الانسحاب الأمريكي على الاتحاد الأوروبي

انتقلت الأزمة الأفغانية وتداعياتها الديموغرافية والأمنية إلى صدارة اهتمامات الدول الأوروبية بعد قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، نظرًا لأنها كانت تخشى موجة جديدة من تدفقات الهجرة الغير شرعية وتفاقم هذه الأزمة، فتعيد تكرار المشهد الذي عاشته في عام ٢٠١٥، لكن قبل أن تصل أفواج الأفغانيين إلى أسوار أوروبا عادت بلدان الاتحاد لتنقسم إلى معسكرين، أحدهما يريد إظهار الوجه الإنساني للقارة الأوروبية وتحديد حصص لتوزيع اللاجئين بين أعضاء الاتحاد، والآخر يضم الدول التي تريد إغلاق وتضييق الحدود الخارجية مثل ألمانيا إلى جانب المجر وبولندا، الكتلة التي ترفض أي انفتاح أوروبي من شأنه أن يستقطب تدفّق آلاف الأفغان ويعيد أشباح الأزمة الماضية، وقد ظهر ذلك بوضوح خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقده وزراء الداخلية والعدل في بلدان الاتحاد، حيث استطاعت كتلة الصقور التي انضمت إليها الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا ودول البلطيق، أن تفرض الخط المتشدد في البيان الختامي الذي أكدت فيه على وضع خطوط عريضة لمنع تدفّق اللاجئين بصورة غير شرعية وغير منظمة، فيما بقيت ألمانيا على مسافة واحدة بين المعسكرين.[٢٠]

بعد أن أخفق وزراء الداخلية والعدل في الاتفاق المبدئي على مقترحات محددة وحصص لتوزيع اللاجئين الأفغان الذين قدّرهم المفوض السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غاندي، أنهم قد يصلون إلى نصف مليون بحلول نهاية عام ٢٠٢١، لكن الحكومة الألمانية التي كانت تواجه مرحلة انتقالية حساسة مع انسحاب أنجيلا ميركل من المشهد السياسي وقرب موعد الانتخابات العامة التي ترجح الاستطلاعات فوز المعارضة الاجتماعية الديمقراطية فيها، تجد صعوبة في تكرار الموقف الذي اتخذته المستشارة خلال أزمة عام ٢٠١٥ عندما فتحت الأبواب أمام أكثر من مليون مهاجر سوري، ما أثار انتقادات شديدة في بلدان الصف الأول للحدود الأوروبية التي تشهد منذ ذلك الوقت صعوداً مطرداً للأحزاب اليمينية المتطرفة التي استغلت أزمة الهجرة لتوسيع دائرة شعبيتها.[٢١]

وفي هذا الصدد أشار بيان المجلس الأوروبي إلى عزم بلدان الاتحاد على حماية الحدود الخارجية بفاعلية، ومنع دخول المهاجرين غير الشرعيين، استناداً إلى العبر المستخلصة، وقد صمم الاتحاد والدول الأعضاء على العمل

بصورة مشتركة لمنع تكرار تدفقات المهاجرين غير الشرعية وغير المنظمة على نطاق واسع، من خلال العمل على تحاشي تحفيز الهجرة غير الشرعية، وزيادة الدعم إلى الدول المجاورة لأفغانستان من أجل تقديم المساعدة اللازمة والحماية المناسبة لمن يحتاجون إليها في بلدان المنطقة، ولم تقتصر المعارضة الأوروبية للانفتاح في ملف الهجرة على دول أوروبا الشرقية التي يشكل معظمها الخطوط الأولى على الحدود الخارجية للاتحاد، فالاجتماعيون الديمقراطيون في الدنمارك عارضوا بشدة أي تساهل في ملف الهجرة، والأحزاب اليمينية القوية التي تترقب فرصتها للحكم في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا جعلت من ملف الهجرة سلاحها الرئيسي في معركة الوصول إلى السلطة أو العودة إليها.[٢٢]

وبالإضافة إلى ما سبق رفعت الأزمة في بيلاروسيا منسوب الضغط الذي تتعرض له دول البلطيق وبولندا، فيما تعيش إسبانيا باستمرار هاجس حدودها الجنوبية التي شهدت تدفقات متعاقبة لآلاف المهاجرين في السنوات الأخيرة، وقد أعلن الرئيس الفرنسي "ايمانويل ماكرون" عن مبادرة استباقية لبحث إمكانية التعاون مع دول الجوار لاستقبال اللاجئين الأفغان وحل مشكلة الهجرة من أفغانستان، فضلاً عن قيام وزراء دفاع الدول الأوروبية ببحث إمكانية تكوين قوات خاصة للتدخل في الأزمات الدولية التي تهدد مصالحها وأمنها لتقليل الاعتماد على المقدرات العسكرية للولايات المتحدة، وذلك في ظل ما قام به الرئيس بايدن من اتخاذ قرار بالانسحاب دون تنسيق مع الأوروبيين، ورفضه الاستجابة للضغوط الأوروبية بتمديد بقاء القوات الأمريكية إلى ما بعد الحادي والثلاثين من أغسطس من العام ٢٠٢١ ، وذلك حفاظاً على مصالح وأمن الولايات المتحدة فقط دون الاهتمام بأمن ومصالح الأوروبيين.[٢٣]

## ثانيًا: آثار الانسحاب الأمريكي على روسيا

كانت روسيا من المؤيدين للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، حيث مثَّل الوجود الأمريكي في أفغانستان حاجزاً أمام تمدد النفوذ الروسي في آسيا الوسطى، ومانعًا لها من الوصول إلى المحيط الهادي، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما ترتب عليه من سيطرة حركة طالبان على الأراضي الأفغانية قد أثار قلق وتخوف روسيا، وذلك نتيجة ما ترتب على هذا القرار من تداعيات جاء في مقدمتها؛

**١ـ تمدد الإرهاب:**

وصفت روسيا طالبان منذ بداية الألفينات بأنها منظمة إرهابية، وذلك لكون الحركة تعد الوحيدة المعترفة بجمهورية الشيشان إشكيريا، والتي كانت مشروع دولة انفصالية حاربتها موسكو لسنوات عديدة، ومع تأكيد قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما تبعه من سيطرة طالبان على الحكم فقد شكّل ذلك تهديداً للدولة الروسية بشأن خطر مرور عدوى عدم الاستقرار من أفغانستان إلى آسيا الوسطى، والخطر الذي يمكن أن يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية على روسيا وحلفائها انطلاقا من الأراضي الأفغانية، عن طريق تحالف الحركة مع الجماعات الإسلامية في الشيشان، مما قد يترتب عليه غارات إرهابية تمتد عبر الحدود الأفغانية إلى خارج حدود روسيا، مما يؤدي إلى تزايد التنظيمات الإرهابية في منطقة آسيا الوسطى التي تعتبر بعض مدنها مناطق متاخمة للحدود الروسية وكانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.[٢٤]

**٢ ـ تهريب المخدرات:**

مثّل قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما تبعه من سيطرة طالبان على الحكم تحديًا أمام موسكو التي لطالما كانت تخشى من تفاقم تهريب المخدرات من أفغانستان، خاصة أنه يتم انتاج ٩٠٪ من الأفيون بها، وطالما عانت روسيا من استخدام أراضيها كمعبر لنقل المخدرات إلى أوروبا، وقد حذرت روسيا من انتقال الإرهاب وتهريب المخدرات من أفغانستان إلى دول الجوار، خاصة أن الوضع في أفغانستان لم يزدد استقرارا بعد الانسحاب الأمريكي وعودة طالبان مرة أخرى، وهو ما برز بوضوح فيما أكد عليه مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي التي عقدت في ١٨ نوفمبر ٢٠٢١، حيث أشار إلى أن الوضع الجديد الذي نشأ في أفغانستان بعد ١٥ أغسطس ٢٠٢١ لم يجعل الأفغان أو المجتمع الدولي أقرب من تحقيق الاستقرار في البلاد، وإقامة دولة سلمية وغير قابلة للتجزئة وخالية من المخدرات والجرائم، الأمر الذي ينذر بأن هناك خطرًا حقيقيًا لانتقال الأنشطة المتعلقة بالمخدرات إلى دول الجوار، بما في ذلك تحت غطاء الهجرة.[٢٥]

**٣ ـ أزمة الحدود:**

تشترك أفغانستان في الحدود مع تركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان، وهي دول كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق من الشمال، ومع قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما تبعه من سيطرة طالبان على الحكم، الأمر الذي زاد من تخوف موسكو من التهديدات التي تتعلق بالحدود وما قد يتدفق منها من إرهاب وتهريب للمخدرات هذا بالإضافة إلى

الهجرة غير الشرعية التي كان من المتوقع أن تواجه موسكو إثر تردى الأوضاع في أفغانستان، نتيجة السيطرة التي قام تنظيم طالبان بفرضها على أراضي أفغانستان بعد قرار الانسحاب الأمريكي، وهو ما برر حرص روسيا على التواصل مع البلدين لتأكد استعدادها لتأمين حدود البلدين مع أفغانستان خاصةً مع سيطرة طالبان على جزء من المناطق الحدودية لطاجيكستان.[٢٦]

**٤ ـ تهديد المصالح الروسية:**

أدى قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما تبعه من سيطرة طالبان على الحكم إلى خلق تحديًا أمام موسكو بشأن تردى الأوضاع الأمنية داخل أفغانستان نتيجة تصاعد آثار أعمال العنف وانتقالها إلى أماكن متفرقة وقربها من الحدود الطاجكستانية والتركمنستانية، الأمر الذي يهدد مصالحها الحيوية، فروسيا على سبيل المثال تسيطر على امدادات الغاز الطبيعي من تركمنستان، وتقوم بشرائه بأسعار مخفضة وتعيد تصديره إلى أوروبا، ومن ثم فإن عدم الاستقرار في أفغانستان من شأنه تهديد أمن المنطقة بأكملها.[٢٧]

وقد انتهجت موسكو سياسة مزدوجة في شأن أفغانستان فمن ناحية، تتواصل مع طالبان لضمان أمنها السياسي، ومن ناحية أخرى تقوم بتزويد قواتها في طاجيكستان، والتعاون العسكري مع طاجيكستان وأفغانستان لمنع تسلل المتطرفين إلى المنطقة عبر الأراضي الأفغانية، فضلا عن استعراضها القوة عبر مناورات عسكرية مع حلفائها في آسيا الوسطى، كما يُضعف انسحاب واشنطن من النفوذ الأمريكي في المنطقة.[٢٨]

وقد حرصت روسيا على دعم الاستقرار في أفغانستان، باذلةً المزيد من الجهود لتشجيع الحكومة الأفغانية وحركة طالبان للتوصل لتسوية سياسية بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، حيث سارت الإستراتيجية الروسية في اتجاهات متوازية من خلال زيادة الجاهزية العسكرية الروسية في القاعدة ٢٠١ الروسية بالقرب من الحدود الأفغانية، وزيادة التعاون العسكري مع طاجكستان في إطار منظمة الأمن الجماعي، وزيادة التعاون مع الصين التي تواجه نفس الخطر، وقد حذرت روسيا حركة طالبان بلهجة حادة من تجاوز الحركة في أفغانستان الحدود خلال توسعاتها السريعة في الأراضي الأفغانية، التي جعلتها على تماس مباشر مع المصالح الروسية بعد سيطرة الحركة على مناطق قرب الحدود بين أفغانستان وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، في مقابل تعهدات الحركة بعدم التحول لشن قاعدة هجوم على دول حليفة أو حدودية مع روسيا.[٢٩]

كما عمدت روسيا على تكثيف وجودها العسكري بوسط آسيا منذ الإعلان عن الانسحاب الأمريكي، فقد نفذت موسكو يوم ٤ أغسطس ٢٠٢١ تدريبات عسكرية مشتركة مع أوزبكستان وطاجيكستان قرب الحدود الأفغانية، كما نفذت مناورات ضخمة مع الصين، ومن الناحية العسكرية فقد عززت علاقاتها مع طالبان، وأكدت الأخيرة الحفاظ على البعثة الدبلوماسية الروسية، ورفضت موسكو إجلائها كغيرها من البعثات، مما يؤكد أنها حصلت على ضمانات من "طالبان" بالحفاظ عليها، حتى وإن لم تعترف موسكو رسميًا بالحركة كسلطة شرعية في أفغانستان، نظرا لموقف موسكو السياسي الرافض لأي جماعة أو حركة لها أساس ديني، أيديولوجي.[٣٠]

## ثالثًا: آثار الانسحاب الأمريكي على الهند

حظيت تطورات الأوضاع في أفغانستان ومساراتها المستقبلية باهتمام بالغ من جانب الهند، إذ تعد أفغانستان ذات أهمية حيوية بالنسبة للهند، ليس فقط لأنها تمنحها عمقاً استراتيجياً في الفناء الخلفي لجارتها "اللدود" باكستان، ولكنها تفتح لنيودلهي أيضاً أسواق آسيا الوسطى الغنية بالطاقة، وعليه فقد أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما ترتب عليه من سيطرة حركة طالبان على الأراضي الأفغانية قلق وتخوفات الهند، وبالتالي ترتب عليه وجود عدة تداعيات جاء في مقدمتها:

### ١ ـ تحالف طالبان مع الجماعات الجهادية في كشمير:

نتيجة لما شهدته أفغانستان من عدم استقرار في ظل سيطرة طالبان على الأراضي الأفغانية، خشيت الهند من تحالف حركة طالبان مع الجماعات الجهادية في كشمير، وبالتالي تمدد الإرهاب إلى خارج أفغانستان إلي كشمير مما يهدد الوجود الهندي في كشمير، خاصة أنه قاتل ناشطون أفغان إلى جانب متمردي كشمير ضد الهند في الثمانينات والتسعينات، لذلك خشيت الهند من دخول الأسلحة والمقاتلين من جديد إلى المنطقة، وهو ما برز بوضوح في قول رئيس هيئة أركان القوات الهندي الجنرال مانوج موكوند نارافان "ما يمكننا قوله لدى استخلاص العبر من الماضي هو أنه حين كان نظام طالبان السابق في السلطة، واجهنا بالتأكيد في ذلك الوقت إرهابيين أجانب من أصل أفغاني في جامو وكشمير".[٣١]

**٢ ـ تهديد المصالح الإقليمية للهند:**

منذ عام ٢٠٠١، قدمت الهند مساعدات لأفغانستان تقدر بنحو ٣ مليارات دولار، وفي عام ٢٠١٢ قامت حكومة الهند باستضافة قمة دلهي الاستثمارية حول أفغانستان، والتي دعت فيها القطاع الخاص في الدول الإقليمية إلى الاستثمار في أفغانستان، وإنشاء ما أطلقت عليه حلقة حميدة من التنافس الاقتصادي السليم في أفغانستان، حيث تشير الاحصائيات إلى ان القطاع الهندي الخاص يستثمر ما يزيد على ١٠ مليارات دولار في أفغانستان، غير مشروع خط الغاز الذي سيمر بين تركمانستان عبر أفغانستان وباكستان إلى الهند، واتفاقية العبور بين الهند وإيران لنقل البضائع إلى أفغانستان (توسيع ميناء تشابهار من خلال الاستثمار الهندي بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، والذي سيكون بمثابة مركز لنقل البضائع العابرة إلى أفغانستان وآسيا الوسطى) بتكلفة ١١٥ مليون دولار، لذلك أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان تخوف الهند من التحالف بين الصين وباكستان، خاصة بعد إبداء كلا الطرفين رغبتهما في التعاون المشترك لتعزيز تواجدهما في أفغانستان، الأمر الذي من شأنه أن يهدد المصالح الاقليمية للهند في المنطقة.[٣٢]

ويمكن القول أن على الرغم من المخاوف التي أثارت الهند والقلق الذى شعرت به حيال الأوضاع في أفغانستان، إلا أنه نظراً للأهمية الجيوسياسية لأفغانستان وحجم الاستثمارات الهندية في أفغانستان، كان التقارب الأفغاني الهندي هو المرجح، خاصة بعد أن أعلنت حكومة طالبان استعدادها للعمل مع الهند، وعدم التحالف مع الحركات الجهادية في كشمير، كما أن الهند في حاجة إلى تعزيز وجودها في أفغانستان لحماية مصالحها الإقليمية، خاصة أن طالبان كانت ترغب في تشجيع دول الجوار على استكمال مشروعاتها الاستثمارية لتحسين الأوضاع الاقتصادية هناك، مع تقديم المزيد من الدعم والتأييد للإدارة الجديدة.

## رابعًا: آثار الانسحاب الأمريكي على تركيا

أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما ترتب عليه من سيطرة حركة طالبان على الأراضي الأفغانية قلق وتخوف تركيا من تداعيات سيطرة تلك الحركة، والتي كان من أبرزها؛

**١ـ المنافسة الإقليمية:**

يعد وجود تركيا في أفغانستان جزءًا من استراتيجيتها للتوجُّه نحو منطقة آسيا الوسطى الحيوية، في مواجهة النفوذ الروسي التقليدي، وتطلعات النظام الإيراني، وهذا الوجود يضعها على الشريان الرئيس لمبادرة الحزام والطريق الصينية،

ويقربها من هدفها الخاص بالتحول إلى مركز سياسي لقيادة العالم الإسلامي، خاصة في ضوء احتلال أفغانستان مساحة جيوسياسية مهمة تربط الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، ما جعلها موضع تنافس بين القوى الدولية المختلفة، فكل المنافسين يتمتعون بميزة الشراكة في الحدود الجغرافية مع أفغانستان، وهو ما تفتقده تركيا، فمن ناحية، نجحت روسيا في بناء جسور قوية لعلاقات وثيقة مع قوميات الشمال الأفغاني، وأبقت سفارتها في كابول مفتوحة حرصًا على التواصل مع حركة طالبان، ومن ناحية أخرى، لدى الصين اتفاقات تنمية وتعاون لم توقعها مع حكومة كابول الهاربة، وإنما مع طالبان نفسها؛ حيث أعربت عن استعدادها للاستثمار في تطوير البنى التحتية لأفغانستان التي تقع على طريق الحرير، وبالنسبة لإيران، فقد حاولت التوسط، واستضافت قياديين من حركة طالبان والحكومة الأفغانية منذ بداية الأزمة، ما قد يعزز تواصلها مع الحركة رغم اختلاف المذاهب، لذلك فقد مثل سعي القوى الاقليمية كروسيا والصين وغيرها إلى تأكيد وجودها في أفغانستان وتعزيز نفوذها في المنطقة لتأمين مصالحها الاقليمية، والذي كان يمثل تحديًا واضحًا للدور التركي في المنطقة .[٣٣]

**٢ ـ قضية اللاجئين:**

مثلت قضية اللاجئين الأفغان، المتعاونين مع الولايات المتحدة والهاربين من حكم طالبان، عنصرًا تهديديًا لتركيا، وورقة تفاوضية في علاقتها بأوروبا؛ إذ لدى تركيا ما يقرب من ٥ ملايين لاجئ، بينهم ١٨٢ ألف مهاجر أفغاني مسجلين، وحوالي ١٢٠ ألفًا غير مسجلين، يحتلون المرتبة الثانية بعد الجالية السورية، ولا يمكن لاقتصادها المنهك تحمُّل المزيد، وفي ضوء ذلك شعرت تركيا بالقلق من تدفق موجة جديدة من الهجرة في أعقاب سيطرة طالبان على الدولة الأفغانية، خاصة وأنهم يتخذون مسارًا عبر الأراضي الإيرانية، ويعبرون الحدود المشتركة للاستقرار في تركيا، أو العبور لأوروبا، وفي هذا الصدد، جدّد "أردوغان" دعوته لتحمُّل أوروبا مسؤولية مساعدة بلاده في الأزمة، ووجّه بسرعة بناء جدار أسمنتي بارتفاع ثلاثة أمتار، يمتد بطول الحدود مع إيران والعراق، ويتضمَّن أسلاكًا شائكة وأنظمة وأبراج مراقبة وكاميرات متطورة ومحافر حدودية، فاللاجئون يشكلون ضغوطًا متزايدة لا يحتملها الاقتصاد التركي، ولا الأوضاع الأمنية في البلاد.[٣٤]

وفي سياق ما تقدم سعت تركيا إلى تعزيز حضورها في أفغانستان بعد هيمنة طالبان، خاصة مع تمتع تركيا بعلاقات جيدة وقوية مع الشعب الأفغاني بشكل عام؛ فعلى الرغم من مشاركتها في قوات "ايساف" الأطلسية، إلا أنها حرصت على عدم الدخول في أي معارك ضد حركة طالبان، وركزت جهودها على إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية بشكل

أساسي، من خلال بناء المستشفيات والمدارس والمساجد والمساعدات الإغاثية، وعليه حاولت تركيا منذ البداية لعب دورًا محايدًا في أفغانستان، واستثمار المشاركات الثقافية والاجتماعية بينها وبين الشعب الأفغاني للحصول على ثقته، فضلاً عن توثيق تركيا علاقاتها بالأقلية الأوزبكية في أفغانستان، وخصوصاً الجنرال رشيد دوستم الذي يزور تركيا بشكل دوري، وتحصل قواته على دعم وتدريب عسكري بشكل مستمر في أنقرة[٣٥].

بالإضافة إلى هذا الدور الإيجابي لتركيا في الداخل الأفغاني، فإن أنقرة تراهن على علاقات باكستان القوية مع حركة طالبان، إذ تتمتع تركيا حالياً بعلاقات قوية مع إسلام أباد التي تدعم وجود دور تركي في كابول، وقد امتد التعاون التركي–الباكستاني في الآونة الأخيرة إلى مجال التعاون الاستخباراتي والعسكري والتصنيع العسكري، ورفعت إسلام أباد وأنقرة العلاقات بينهما إلى درجة التحالف الاستراتيجي.[٣٦]

## الخاتمة:

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن تغيراً في الأهداف والتوجهات، فقد جاء قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والذى أعلن عنه الرئيس جو بايدن في الرابع عشر من أبريل عام٢٠٢١، حيث لم يعد الإرهاب هو الخطر الأكبر الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة، بل أصبح صعود القوى الكبرى مثل الصين وروسيا، إلى جانب التحديات الداخلية مثل التغيرات المناخية وانتشار الأوبئة، فضلاً عن الحاجة إلى دعم الاقتصاد الأمريكي وإقامة نظام صحي عالمي قادر على مواجهة هذه الأوبئة من أبرز المخاطر التي تواجه الولايات المتحدة وتهدد مصالحها، وبناءً على هذه الأهداف والتوجهات، اتخذ الرئيس بايدن قرارًا بالانسحاب من أفغانستان وهو قرار يهدف إلى إنهاء الحروب التي دامت لسنوات طويلة في أفغانستان، والتي استنزفت قدرات الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية، وبالتالي اضعاف قدرتها على مواجهة خصومها الذين يزداد تأثيرهم على نحو يهدد مصالح الولايات المتحدة، ولكن هذا الانسحاب، الذي بدأ في الأول من مايو عام ٢٠٢١ قبل أن تصل الحكومة الأفغانية وحركة طالبان إلى تسوية سياسية حقيقية، أعقبه العديد من التداعيات سواء على المستوى الداخلي أو على الصعيد الدولي والإقليمي، فعلى المستوى الداخلي؛ شهدت أفغانستان تدهورًا في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أما على الصعيد الدولي والإقليمي؛ فقد أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما أعقبه من سيطرة طالبان على الأراضي الأفغانية قلق وتوتر العديد من القوى الدولية والإقليمية، خوفًا من التمدد الإرهابي إلى خارج أفغانستان وتدفق اللاجئين، والذين قد ينضم إليهم عناصر إرهابية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد أمن واستقرار الدول ومصالحها في المنطقة.

ونتيجة لذلك، سعت بعض الدول مثل روسيا والصين إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة التي تهيمن عليها حركة طالبان، بينما رفضت دول أخرى مثل الولايات المتحدة الاعتراف بهذه الحكومة الجديدة، واضعة مجموعة من الشروط للاعتراف بها، مثل تشكيل حكومة شاملة واحترام حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، ولكن من المرجح أن تعترف هذه الدول بالحكومة الجديدة قريبًا، حيث إن هذا الاعتراف ليس مرتبطًا بالشروط التي وضعتها الولايات المتحدة، وإنما مرتبط بموقع أفغانستان الجغرافي والثروات الاقتصادية التي تملكها، الأمر الذي جعل منها ساحة لتنافس العديد من القوى الدولية والإقليمية لإقامة المزيد من المشاريع هناك. وبناءً على ذلك، لن تترك الولايات المتحدة الحكومة الجديدة تدير هذا الأمر بعيدًا عنها، بل ستسعى إلى أن يكون لها تواجد هناك دون الاشتراك في حروب أو صراعات جديدة مرة أخرى في أفغانستان، لذا يمكن القول إن وتيرة الأنشطة الإرهابية أثناء الوجود الأمريكي في أفغانستان لم تختلف كثيرًا عن وتيرته بعد الانسحاب، فقد كان التدخل في الأصل يهدف إلى احتواء الإرهاب وقد فشل هذا التدخل أيضاً في تحقيق هدفه؛ فالقاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية ما تزال موجودة هناك. مرة أخرى، وفي سياق مختلف، يمكن القول بأن التفوق العسكري الساحق فشل في تحقيق ما كان يصبو إليه.

**<u>ولذا فقد خلصت الدراسة لعدة نتائج:</u>**

١–أدى تأكيد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان إلى تصاعد الهجمات والتفجيرات التي نفذتها حركة طالبان ما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين، فضلاً عن سيطرتها على العديد من الأراضي الأفغانية حد الاقتراب من العاصمة كابول، والتي سقطت تحت إمارتها في الخامس عشر من أغسطس ٢٠٢١، وما تبع ذلك من تشكيل حكومة جديدة تسيطر فيها الحركة على المناصب القيادية، وهو ما أنذر بوجود تداعيات ومخاطر عديدة ترتبت على هذا الانسحاب ليس فقط داخل أفغانستان، وإنما أيضا على الأوضاع الدولية والإقليمية، خاصة في ضوء سعي القوى الدولية والاقليمية في ظل الانسحاب الأمريكي لملء الفراغ الأمريكي وتحقيق مكاسب تعزز من نفوذها في أفغانستان والمنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يحول أفغانستان لساحة للصراع الدولي والإقليمي.

٢– كان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بمثابة كارثة لدول آسيا الوسطى، التي كانت تعتمد على الولايات المتحدة لتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث أدى الانسحاب إلى تفاقم المخاوف الأمنية لدى هذه البلدان، خاصة من احتمال عودة طالبان إلى السلطة ودعم الإرهاب، ومن ثم أصبحت دول آسيا الوسطى أكثر عرضة لهجمات الجماعات الإرهابية مثل طالبان وغيرها، كما ساهم هذا الانسحاب أيضا في تصاعد التوترات الحدودية بين أفغانستان ودول آسيا

الوسطى وزعزعة استقرارها، ومن ثم عملت هذه الدول على تعزيز التعاون الأمني فيما بينها، من أجل مواجهة التهديدات الإرهابية القادمة من أفغانستان، وقد أنشأت تحالفًا أمنيًا يسمى "منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، والذي يهدف إلى تنسيق جهودها في مجال الأمن.

٣-كان للانسحاب الأمريكي من أفغانستان آثاره على المستوى الإقليمي والذي ساهم أيضا في تشكيل مواقف بعض الدول من ضمنها؛ كانت باكستان من أكثر الدول المتضررة من الانسحاب الأمريكي، حيث كانت تعتمد على الدعم الأمريكي لمكافحة طالبان والحركات الإرهابية، وقد أدى الانسحاب الأمريكي إلى زيادة احتمالات عودة طالبان إلى باكستان، مما قد يزعزع استقرار البلاد، أما إيران؛ كانت من الدول التي رحبت بالانسحاب الأمريكي، حيث رأت أن الانسحاب يمثل فرصة لها لتعزيز نفوذها في أفغانستان والمنطقة المحيطة بها. وقد بدأت إيران بالفعل في توسيع نفوذها في أفغانستان، حيث سعت إلى بناء علاقات مع حركة طالبان، أما الصين؛ فقد أُعتبر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان انتصارًا سياسيًا للصين، حيث يُظهر فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في أفغانستان، ويُعد هذا أيضًا فرصة للصين لتوسيع نفوذها الاقتصادي في المنطقة، وفتح آفاقا جديدا أمامها للاستثمار وأيضا تحسين علاقاتها مع طالبان، حيث يمكنها تقديم نفسها كبديل للولايات المتحدة كقوة عظمى رغم تعرضها بعد الانسحاب للتهديدات الإرهابية وزيادة الهجرة الغير شرعية من أفغانستان إلى الصين.

٤-كان للانسحاب الأمريكي من أفغانستان آثاره على المستوى الدولي والذي ساهم أيضا في تشكيل مواقف بعض الدول من ضمنها؛ كانت الهند حيث يعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بمثابة ضربة قوية لها، أدى عودة طالبان إلى السلطة إلى زيادة الإرهاب في المنطقة، مما يشكل تهديدًا للأمن القومي الهندي، كما ساهم في تفاقم الصراع بين الهند وباكستان ومن ثم زيادة احتمال تصاعد الصراع بينهما، مما قد يؤدي إلى نزاع عسكري، كما أدى الانسحاب الأمريكي إلى زيادة النفوذ الصيني في المنطقة، مما يشكل تحديًا لمصالح الهند. أما تركيا؛ رأت أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان يمثل فرصة لها للعب دور أكبر في أفغانستان والمنطقة بشكل عام رغم توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة ورغم ما شكله هذا الانسحاب من خطر على أمنها الإقليمي وزيادة الهجرة غير الشرعية لها، أما روسيا فقد رأت أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان يمثل فرصة لتعزيز دورها في المنطقة، وزيادة نفوذها في دول آسيا الوسطى رغم توتر العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، ومعارضتها في قرار الانسحاب واعتبرته خطأً يضر بالمصالح الروسية والإقليمية، أما الاتحاد الأوروبي؛ فقد شكل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان خطراً على الأمن الأوروبي، حيث أدى إلى عودة نشاط الجماعات الإرهابية في أفغانستان، مما قد ينعكس على الأمن في دول أوروبا ومن ثم

زيادة نشاطات الجماعات، كما أدى إلى زيادة الضغوط على الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، وذلك من أجل مواجهة التحديات الأمنية التي قد تنشأ في أعقاب الانسحاب الأمريكي.

٥-كان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بمثابة ضربة قوية للمكانة العالمية للولايات المتحدة، حيث أظهر الانسحاب أن الولايات المتحدة ليست قادرة على الحفاظ على التزاماتها العسكرية في الخارج، مما أضعف مصداقيتها كقوة عالمية، وقد أدى ذلك إلى زيادة الشكوك حول قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم. كما أثار بعض المخاوف من أن الولايات المتحدة قد أصبحت دولة مرتهنة بالمصالح الداخلية، وأنها غير قادرة على تحمل مسؤولياتها العالمية، ومن ثم تم اعتبار الانسحاب الأمريكي بمثابة رسالة قوية إلى دول المنطقة مفادها أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بضمان أمنها، ما أدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وجعل الدول أكثر عرضة لنفوذ القوى الإقليمية الأخرى، مثل الصين وروسيا.

٦-أدى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إلى تغييرات جوهرية في ميزان القوى في المنطقة، ومن ثم زيادة التنافس بين القوى العالمية، وخاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا، حيث رأت الصين أن الانسحاب الأمريكي يشكل فرصة لها لتعزيز نفوذها في المنطقة، بينما رأت الولايات المتحدة أن الانسحاب الأمريكي يشكل تهديدًا لأمنها القومي، وقد أدى ذلك إلى زيادة التوترات بين هذه القوى، مما قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

**الهوامش:**

[1] Barry Buzan, The National Interest (London: Routledge) 2002, p.37.

[2] Farrukh Faheem and others, "The US withdrawal from Afghanistan and its impacts on the Pak-Afghan relationship" Journal of Humanities, Social and Management Sciences, Vol. 3, No. 1 January-June 2022, P.547.

[3]Ejaz Hussain and Muhammad Jahanzaib,"Afghanistan: The Western Withdrawal and its Implications for Security and Economy", No. 77, Nov 2015, P.11.

[4] Nikolai Bobkin, "The End of the War in Afghanistan: The Defeat of the United States and the Consequences for Regional Security", Moscow: Institute for U.S and Canadian Studies, vol.32, February 15, 2022, p.332.

[5] Pakistan's Hard Policy Choices in Afghanistan, crisis group, 4 February 2022, available at: https://www.crisisgroup.org/asia/south-asia/pakistan/pakistans-hard-policy-choices-afghanistan

[6] Saira Akram and Muqarrab Akbar,"US Withdrawal from Afghanistan: Emerging Challenges and Future Prospects", Global Foreign Policies Review, Vol. VI, No. I, 2023, p.101.

[٧] حمدي سيد، علاقة إيران بطالبان ومستقبل الشيعة الهزارة بأفغانستان، القاهرة: مجلة مدارات إيرانية، العدد ١٤، المجلد ٤، ديسمبر ٢٠٢١.

[٨] مياه تشعل الصراع بين طهران وكابول.. تعرف إلى نهر هلمند، أبو ظبي: العربية نت، ٢٥ مايو ٢٠٢٣، متاح على: https://2u.pw/vOvmCbM

[9] Ali Fathollah-Nejad, Hamidreza Azizi, Iran and the Taliban after the US fiasco in Afghanistan, mei.edu, September 22, 2021, available at: https://www.mei.edu/publications/iran-and-taliban-after-us-fiasco-afghanistan

[١٠] هل إيران مستعدَّة للاستفادة من حالة ما بعد الانسحاب الأمريكي في أفغانستان، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢١، متاح على: https://rasanah-iiis.org

[11] Reza Sanati, "Transitioning Afghanistan in the Post-Withdrawal Era: Setting the Stage for a Stable Political Order", Washington: The Middle East Studies Center, Vol.10, No.1, spring 2022.

[12]Alfred Marleku,"Structural Realism and US Withdrawal From Afghanistan: The Consequence Of A Changing international system", Jeddah: University of Business and Technology (UBT), 2023, Vol. 70, No 23, p. 204.

[١٣] كاريس ويت، تومي شتاينر، كيف تؤثر سياسة الصين تجاه أفغانستان على نهجها في الشرق الأوسط، منتدى فكرة، ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، متاح على: https://2u.pw/gAeu4Lg

[14] Farhan Bokhari, Kiran Stacey and Emily Feng, China Courted Afghan Taliban in Secret Meetings Financial Times, 6 August 2018, available at: https://www.ft.com/content/66b0906a-993d-11e8-9702-5946bae86e6d

[15] How big a security threat does China face as Taliban draws closer, Global times. Jul 13, 2021, available at: https://www.globaltimes.com

[16] Michael O'Hanlon and David E. Sanger, "The U.S. Withdrawal from Afghanistan: Implications for Global Security", Brookings Institution, 2021, p.5.

[١٧] المشهد المتغير في آسيا الوسطى بعد صعود طالبان، ستراتيجيكس، ٨ أغسطس ٢٠٢١، متاح على: https://2u.pw/Fqm2rjN

[١٨] المشهد المتغير في آسيا الوسطى بعد صعود طالبان، المرجع السابق ذكره.

[19] أحمد قنديل، سقوط كابول واحتمالات إعادة رسم خريطة القوى الدولية في منطقة آسيا الوسطى، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١، متاح على: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6264

[٢٠] شوقي الريس، انقسام أوروبي حول استقبال اللاجئين الأفغان، لندن: جريدة الشرق الأوسط،٢٠٢١، متاح على: https://2u.pw/u3vwkN

[٢١] أحمد عبد الله، تداعيات الانسحاب من أفغانستان على العلاقات الأوروبية -الأمريكية، أبو ظبي: مركز الامارات للسياسات،٢٠٢١، متاح على: https://epc.ae/ar/brief/tadaeiat

[22] Joseph R. Biden. Jr., "Why America Must Lead Again: Rescuing U.S. Foreign Policy after Trump," Foreign Affairs (March-April 2020), accessed on 27-11-2023, available at: https://fam.ag/3xj4E13

[23] Dion Nissenbaum & Gordon Lubold, "Military Believes Trump's Afghan War Plan Is Working, but Spy Agencies Are Pessimistic", The Wall Street Journal, Augst 31, 2018, available at: https://on.wsj.com/3erI1ie

[٢٤] روسيا في أفغانستان. واقعية لا تشوبها أوهام، أوريان ٢١، ١٩ أكتوبر ٢٠٢١، متاح على: https://orientxxi.info/magazine/article5117

[٢٥] موسكو تحذر من انتقال الإرهاب وتهريب المخدرات من أفغانستان إلى دول الجوار، الجزائر: مركز المنار للبحوث والدراسات، ١٨ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على: https://www.almanar.com.lb/8955498

[26] Ariel Cohen, How the U.S withdrawal from Afghanistan will affect Russia and Eurasia, Strategic Studies Institute, Us Army war college, Jan 14, 2024, p.15.

[27] Patrick Nopens,"The Impact of the Withdrawal from Afghanistan on Russia's Security", Royal Institute for Internal Relations, No.54, March 2014, p.4.

[28] Scott Worden, Russia's Invasion of Ukraine Helps the Taliban and Makes Afghans Worse Off, USIP, March 16, 2022, available at: https://www.usip.org/publications/2022/03/russias-invasion-ukraine-helps-taliban-and-makes-afghans-worse

[٢٩] شيماء فاروق، تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان: محليًا وإقليميًا، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١، متاح على: https://democraticac.de/?p=76571#_edn11

[٣٠] محمد على السقاف، تداعيات الانسحاب الأمريكى على روسيا والصين، لندن: جريدة الشرق الأوسط ،٢٠٢١، متاح على: https://aawsat.com/home/article/3184296

[٣١] الهند تخشى عواقب سيطرة طالبا على أفغانستان في كشمير، فرانس ٢٤، ١٦ أكتوبر ٢٠٢١، متاح على: https://2u.pw/UxHUEO9

[32] Isabel Jonegard,The implications of a US withdrawal from Afghanistan begins, Swedish Defense Research Institute, June 2022.

[٣٣] أحمد كامل البحيري، إدلب جديدة: الدور التركي في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكى، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٢١، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17191.aspx

[٣٤] جمال طه، مستقبل الدور التركي في أفغانستان بعد سيطرة طالبان، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١، متاح على: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6262

[٣٥] السياسة التركية تجاه أفغانستان المصالح والمقومات والعقبات، أبو ظبي: مركز الإمارات للسياسات،٢٠٢١، متاح على: https://epc.ae/ar/topic

[36] Amit Ayalon and Baruch Amiel, "The United States Withdrawal from Afghanistan after Two Decades of a Global War on Terrorism", Strategic Assessment, Volume 25, No.1, March 2022.